الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

الأولوية للناس، وليس للأرباح

الرد المشترك على أزمة كوفيد-19 الصادر عن الفريق العامل المعني بالسياسات الاقتصادية
أبريل / نيسان 2020

تكشف جائحة كوفيد-19 عن إخفاقات النظام الاقتصادي العالمي وتعمق أوجه اللامساواة والظلم المرتبطة به كل الارتباط. يحدد الميثاق المشترك للنضال الجماعي – الذي صاغه أعضاء الحركة واعتمدته الشبكة العالمية في أواخر 2016 – خمسة أوضاع تواجه المجتمعات في شتى أنحاء العالم، تشمل الإفقار والاستلاب في ظل الوفرة، وتعمق اللامساواة، وهيمنة الشركات على صناعة القرار الحكومي، والتغير المناخي، وتزايد القمع. الميثاق المشترك بدوره يعد نقطة بداية مشروع الانتقاد الممنهج الخاص بالفريق العامل، والذي اشتمل على إصدار "الخارطة الزمنية للرأسمالية" مؤخراً، ومعها أدوات توعية سياسية للجمهور، تربط هذه الأوضاع بالنظام الاقتصادي العالمي الراهن. تكشف الخارطة الزمنية أن الرأسمالية – وهي نظام الخصخصة والتنافس، بالاعتماد على اللامساواة والاستغلال – لها بداية، وأنها تحولت على مر الزمن ويمكن أن تتحول في المستقبل. من منظور حقوق الإنسان، فإن الأثر الأهم لأي نظام أو سياسة اقتصادية هو الأثر على الناس، لا سيما الأكثر عرضة للخطر، ودور النظام أو السياسة في تيسير احترام وحماية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية والبيئية، من قبل الحكومات بالمقام الأول، بناء على أقصى الموارد المتوفرة والمساعدات الدولية والتعاون الدولي.

مع اجتياح فيروس الكورونا المستجد الاقتصاد العالمي، فإن منظمة العمل الدولية تقدر أن 25 مليون شخص سيكونوا قد فقدوا أعمالهم بنهاية الأزمة، مع تحمل الشباب والأكبر سناً والنساء والمهاجرين لعبء غير متناسب في أزمة خسارة الوظائف و"كثرتهم في الوظائف متدنية الأجور والقطاعات المتضررة" مع مواجهة المهاجرين لمخاطر "بسبب الافتقار للحماية الاجتماعية والقدرة على تفعيل الحقوق". لقد أشار مركز كيروس لأن الأزمة ستضر بـ 140 مليون نسمة من الفقراء ومحدودي الدخل في الولايات المتحدة، بصورة غير متناسبة. تكررت هذه التوقعات في تقديرات "أمانة القانون والمجتمع" في سريلانكا، حيث يعمل 60 بالمئة من السكان في الاقتصاد غير الرسمي "ويضطر الكثيرون إلى الاختيار بين خطر الإصابة بالعدوى ونقلها، أو خسارة وظائفهم، مع عدم القدرة على دفع الإيجار والكفاح لإطعام العائلة". يؤكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن الأزمة الاقتصادية الجديدة ستصيب قاع السلم الاقتصادي بشكل أقوى، بما يشمل من يعملون في بعض القطاعات الخدمية. في جنوب أفريقيا، يواجه سكان المدن الصفيح الإخلاءات وهدم المنازل أثناء الجائحة. ومع توقع أنه "قد يكون فقراء العالم، أكثر من مليار نسمة يعيشون في مدن من العشش الصفيح، هم الأكثر تضرراً"، تشدد منظمة أباهلالي موندولو على أنه: "لا يبدو من أن منع هذا الفيروس من الانتشار ممكناً، بينما نحن ما زلنا نعيش في الوحل مثل الخنازير، وبينما الكثير من المستوطنات ليست بها مياه جارية، ومع تشارك مئات الناس في صنبور واحد، وافتقار الكثير من السكان لأي مرافق صرف صحي". وفي

زمبابوي، قال أحد الأعضاء: "رغم عدم توفر أي دخل أثناء الحظر، فالحكومة لم توقف تقديم الخدمات الاجتماعية المالية، وتوفر تعويضات لإنقاذ الفقراء أثناء فترة الحظر".

مع تحليل الردود الحكومية للتعامل مع الأزمة، كشف مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن أن حتى أغنى الدول تجاهد لاحتواء الجائحة، وطالب بنهج يعتمد على حقوق الإنسان في صياغة باقات التحفيز الاقتصادي، من أجل حماية الفقراء. لكن الكثير من الحكومات تركز على تقديم باقات دعم لإنقاذ الشركات الهادفة للربح، وهناك خطر كبير بأن تستغل الشركات الأزمة كفرصة لتوسيع سوقها وأرباحها، بما يشمل في قطاعات مثل التعليم، حيث يسعى كبار اللاعبين بمجال تقنية المعلومات إلى الاستفادة من الوضع القائم. مع تسليط الضوء على تاريخ طويل من برامج الإصلاح الهيكلي التي جعلت التعليم والماء والخدمات الأساسية الأخرى "هدفاً لتحقيق الأرباح" والخصخصة على حساب "الكثير من النساء والمجتمعات المهمشة في آسيا والمحيط الهادئ، قال منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية: "أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن ردهما النيوليبرالي [على الأزمة] على هيئة قروض طوارئ جديدة تستهدف الدول الفقيرة، حيث النظم الصحية في أضعف حالاتها والناس معرضون للخطر". حتى في أوروبا وأمريكا الشمالية، تعاني المستشفيات الحكومية من كثرة الحالات، مع تزايد أعداد الحيوات المفقودة، لا سيما في المناطق المهمشة والفقيرة بتلك الدول. إن الآثار اللامتكافئة للكوفيد-19 – وتشمل الآثار المترتبة على أساس الطبقة والجندر والعرق والإثنية والمواطنة – تكشف عن القصور في النموذج الاقتصادي القائم فيما يتعلق بترسيخ أوجه اللامساواة العميقة والكبيرة بين الدول وداخلها. في هذا الصدد، يكشف الوباء ويعمق من الظلم الهيكلي القائم في القلب من النظام الرأسمالي.

مطالبنا على المدى القصير

- مع تحرك الدول نحو التعامل مع الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، يطالب الأعضاء الحكومات بأن تقوم أولاً بحماية حياة وحقوق الإنسان الخاصة بجميع المواطنين وغير المواطنين، قبل تقديم الدعم للشركات والقطاعات المالية، والتصدي للمخاطر التي تواجه العاملين بالرعاية الصحية والخدمات العامة، والعمال بالقطاعات غير الرسمية والعاملين بعقود مؤقتة، وغير ذلك من الفئات المعرضة للخطر. في حين نُقدر أن التدابير قد تختلف من دولة إلى دولة، فإن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على سبيل المثال طالبت بتحركات عاجلة من خلال توسيع قاعدة "الأجور الاستثنائية" للعاملين بالقطاع غير الرسمي، وفرض تجميد على تسديد فواتير المرافق والضرائب بالنسبة إلى محدودي ومتوسطي الدخل، وزيادة المساعدات النقدية المقدمة عبر صناديق الضمان الاجتماعي، وزيادة المخصصات للخبز المدعم والسلع المدعمة الأخرى.

- يطالب الأعضاء بإيقاف فوري للمعاملة القاسية والاعتقالات والمعاقبة على صلة بحظر التجوال وإجراءات وقف الأنشطة الاقتصادية.

- يجب فوراً تجميد سداد الدين السيادي وأقساط القروض أو إلغاء تلك المدفوعات، بالنسبة إلى الدول النامية، بناء على مبادئ حقوق الإنسان الخاصة بالمساعدة والتعاون الدوليين، مع السماح باستخدام أقصى كم متوفر من الموارد لاحتواء آثار الأزمة واحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان.

- على مجموعة العشرين أن تضمن تدفق الموارد للدول الأفقر، فتعهدها مؤخراً بحماية الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد-19 يجب أن يعاد توجيهه من الدعم غير المحدد الذي يحدد على تجديد النمو الاقتصادي العالمي واسترداد استقرار الأسواق، إلى ضمان كفالة حقوق الإنسان في التعاملات مع كوفيد-19 ودعم عمليات الإنعاش.

- لضمان أقصى توفر للموارد لمواجهة الجائحة وإعمال حقوق الإنسان، يجب القضاء على التدفقات المالية المشبوهة على مستوى العالم، والملاذات الضريبية المتاحة للشركات، واستمرار هذه التدابير كأولوية.

- على الحكومات حجب أي استخدام لأزمة كوفيد-19 في التمكين من خصخصة أو إضفاء الطابع التجاري على كفالة الخدمات الاساسية، بما يشمل من خلال تحري الحرص البالغ في عدم تسليم البيانات أو إدارة قطاعات معينة، مثل التعليم أو الصحة أو المياه والصرف الصحي، لشركات متعددة الجنسيات.

المطالب على المدى البعيد: تقديم نماذج اقتصادية بديلة لفترة ما بعد كوفيد-19

تطالب الشبكة العالمية وأعضاؤها ببدائل قادرة على إحداث تحولات في النموذج الاجتماعي الاقتصادي القائم، بناء على مبادئ إعمال حقوق الإنسان والعدالة للجميع. تقوم الحركات الاجتماعية والمجتمعات من الشعوب الأصلية بالفعل بتنفيذ نماذج بديلة، تشمل التضامن الاجتماعي والتعاونيات والاقتصاد التشاركي. تقوم مجموعة الشعوب الأصلية الأسيوية (AIPP) بتسليط الضوء على الممارسات الخاصة بالشعوب الأصلية منذ زمن طويل، وهي ضرورية لبقاء ورفاه المجتمعات، من حيث كونها "إعلان بالالتزام الجماعي من المجتمع باسترداد التوازن مع الطبيعة ودعم الناس بعضهم لبعض في الأوقات الحرجة". يصر مركز كيروس، من خلال "حملة الفقراء" على أن التحليل والمطالب والبدائل الخاصة بالفئات الفقيرة ضرورية كل الضرورة لتحويل البنى الاجتماعية-الاقتصادية والسرديات الأخلاقية المشوهة التي تعمق من الفقر والعنصرية والعسكرة والتدمير البيئي. أما منتدى APWLD فهو يقترح بدوره أن "الحركات النسوية والشعبية" يجب أن تكون في صدارة الصورة، وأن "العالم به ثروات كافية" لإعمال حقوق الإنسان ومنها توفير خدمات الرعاية الصحية للجميع والحماية الاجتماعية و"الأمر لا يتطلب سوى الإرادة السياسية للتنفيذ". تقوم FIAN الدولية برصد والمطالبة بحق الناس والمجتمعات في الغذاء والتغذية، وبتقديم "حلول بديلة" من

المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني من شتى أنحاء العالم. أما منظمة IWRAW-AP التي لديها رؤية راسخة تعبر عن العديد من "ناشطات حقوق المرأة"، فهي تقول بأن "العالم المختلف، الأقل اعتماداً على مطالب الرأسمالية، ممكن على كل حال، لكنه يحتاج إلى تقدير حياة البشر أكثر من مراعاة مصالح الأعمال.. بناء على مبادئ حقوق الإنسان الخاصة بالمساواة وعدم التمييز واحترام الكوكب". أمام المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (GI-ESCR) فهي تقدم "الأمل في أن تفتح هذه الأزمة المجال لإعادة التفكير في كيفية تنظيم وإدارة مجتمعاتنا" وأن "حقوق الإنسان كإطار عمل وحركة، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ستكون عنصراً لا غنى عنه... للمطالبة بالتغيير الكبير القادر على إحداث تحولات، عبر التضامن والتعاون والعمل الجماعي" من أجل التصدي للتغير المناخي واللامساواة والحاجة إلى خدمات عامة قوية.